

الصحافيون الجزائريون يحتفلون بيومهم على طريقتهم: حان أوان التخلي عن المهنة

باحترام حرية الإعلام، ولن يكون ذلك في اعتقادنا إلا بإشاعة جو من التهديد في القطاع.

ورفع الصحافيون الموقعون على البيان عدة مطالب أبرزها "إطلاق سراح الصحفي خالد درراني، المسجون بسبب نشاطه الصحفي وتمسكه بممارسة مهنته، والذي يواجه أقل حكم في تاريخ الصحافة الجزائرية منذ الاستقلال، ورفع الرقابة القضائية عن صحفيي جريدة "الوجه الآخر" المكبلين بهذا الإجراء منذ شهور، لأسباب مرتبطة بمقال نشر في الصحيفة، ووقف جميع المتابعات القضائية في حق الصحفيين". كما دعا الصحافيون إلى "إلغاء حجب موقع 'مغرب إيمرجون' و'راديو أم' وكل المواقع المطبق عليها هذا الإجراء، بسبب تعاطيها مع الأحداث والأخبار بطريقة لا توافق نظرة الحكومة، وتعديل قانون الإعلام بما يضمن استقلالاً حقيقياً للمهنة الصحافة بالتشاور الواسع مع أبناء المهنة والقانونيين المختصين، وإطلاق ترتيبات عاجلة لإعداد قانون الإشهار، لإنهاء احتكار الحكومة للإعلانات، وما يمثله ذلك كسلاح يهدد أرواق العاملين في قطاع الإعلام، تحت وطأة رفض الدخول إلى بيت الطاعة".

وتطرق البيان إلى مسألة تسوية الأوضاع التشريعية للقنوات الفضائية المحلية التي ما زالت موطنة في عدة عواصم عربية وأوروبية منذ العام 2012، وتعتبر قنوات أجنبية رغم محتواها وكادراها ونشاطها المحلي، وطلب بفتح حقيقي لقطاع السمع البصري والسماح بإطلاق قنوات تلفزيونية خاضعة للقانون الجزائري وليس الأجنبي، وتمكين القطاع السعدي البصري من لعب دوره في الخدمة العمومية وليس خدمة السلطات.

ولفت إلى ضرورة "فك الخناق الاجتماعي ووقف سياسة تفكير الصحافيين ومنعهم المباشر وغير المباشر من قهقهم في التنظيم، وهو أمر يعود من الأصل إلى التحالف غير الملن بين السلطة وقطاع من مالكي وسائل الإعلام، وأشار الصحافيون إلى أن هذه المطالب "هي الكفيلة بإزالة مناخ الخوف والاحتراب المسيطر على المهنة، وستفتح الباب أمام إمكانية إصلاح الوضع المهني والاجتماعي المزري الذي يعيشه الصحافيون والعاملون في القطاع".

عبد العزيز بوتفليقة تقليد "اليوم الوطني لحرية الصحافة"، بعد هزة الربيع العربي، وأطلق "جائزة رئيس الجمهورية"، في خطوة استهدفت آنذاك إضفاء أجواء من الانفتاح الإعلامي بعد السماح بإطلاق قنوات تلفزيونية خاصة. وترغم الحكومة الحالية أنها تستهدف "تنظيم القطاع وتطهيره وتحسينه من التمويل الخارجي المشبوه"، لكن ناشطين في القطاع يصرون على أن "خطاب التغيير وشعار الجزائر الجديدة ليس له أثر على أرض الواقع". وأن الصحفيين المعتقلين "يدفعون ثمن تعاطفهم مع الحراك الشعبي، وعملهم على تغطية انتفاضة الشارع منذ العام الماضي".

كما أن إقالة مدير "وكالة الإشهار" المحتكرة للإعلان الحكومي العربي ونوعي، بعد أشهر قليلة من تعيينه في منصبه، لا تزال تثير الغموض حول موقف السلطة من الأعلام التي فجرها تباعاً، حول استفاضة لوبيات الإعلام من عادات الإعلان خلال السنوات الماضية، وكشفه لامتناك ضباط في الجيش ووزراء وبرلمانيين ورجال أعمال لوسائل إعلام توظف لإمتصاص المال العام.

القضاء الجزائري دخل على خط تطويع وسائل الإعلام الناقد ما يعمق حالة الغموض والخوف على مصير الحريات

وأصدر صحافيون بياناً قالوا فيه إن "هذه المناسبة تحل في ظرف يواجه فيه الإعلام بالجزائر ظروفاً حالكة أخطر ما فيها السجن، فيما بات الضيق والتهديد والمتابعات القضائية والاستعدادات، والضغط بواسطة الإشهار لتطويع وسائل الإعلام والتدخلات لتوجيه خطها التحريري وفق مشاريع السلطة وخطتها، أمراً واقعا مفروضا".

وأضاف البيان "أمام هذا الوضع المأساوي، نحن مجموعة من الصحافيين الجزائريين، متمسكين بحرية الإعلام دعامة أساسية للديمقراطية، وإيماناً منا بأن ممارسة الصحافة مستحيلة في ظل مناخ يميزه القهر والخوف، ندعو السلطات إلى الوفاء بتعهداتها المتكررة

صابر بلدي صحافي جزائري

الجزائر - انقسم صحافيو الجزائر في "اليوم الوطني للصحافة" بين من يفكرون في التوقف عن ممارسة المهنة في ظل أجواء من القلق والخوف على مصيرهم مع تراجع الحريات الإعلامية في البلاد، وقسم آخر يحاول التمسك بجدار الأمل لتحسين الأوضاع ويظلمون لاستجابة الحكومة لجملة من المطالب توافقوا عليها.

ويجري الحديث حالياً عن مشروع الدستور الجديد الذي من المفترض أن يكسر الحريات الإعلامية بشكل غير مسبوق، غير أن أوضاع المهنة توحى بعكس ذلك، في ظل ممارسات الضيق وتقييد الحريات.

وتشهد أروقة المحاكم بشكل دائم جلسات لمحكمة الصحافيين أخرجها الأربعة، حيث وجد مالك الموقع المحظور "كل شيء عن الجزائر" أحمد قماش نفسه مهدياً بعقوبة عام سجن نافذ بتهمته كُشف "وثيقة سرية" تعود وقائتها إلى عام 2016، وهو ما يعمق حالة الغموض والخوف على مصير الحريات الإعلامية في البلاد، بعدما دخل القضاء على خط تطويع المؤسسات الإعلامية والصحف الناقد.

ويزداد حجب المواقع الإخبارية الناقد تحت مسمى تنظيم هيكلية المهنة، مثل موقع "انترلين" و"مغرب إيمرجون" الناطقين بالفرنسية، و"راديو أم" على شبكة الإنترنت، ولا يزال عدد من الإعلاميين رهن السجن لأسباب مختلفة، كخالد درراني وعبد الحفي عبد السميع وعبد الكريم زغليش وسعيد بونور.

ويصر متابعون أن المشهد الإعلامي الجزائري الذي هيمنت عليه السلطة منذ مطلع الألفية، وسلطت سلاح الإعلان الحكومي لتطويع الصحف ووسائل الإعلام الناقد للسلطة، كان يتوق بانقلاب انتفاضة فبراير 2019، إلى الحصول على الحريات والديمقراطية، غير أن الوضع سار عكس ذلك بدخول قيادة الجيش على خط تسيير شؤون مرحلة الفراغ المؤسساتي، وقدم السلطة الجديدة بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

والمفارقة أن أوضاع الصحافة تزداد تعقيداً حيث كرس الرئيس السابق

أزمة وزير الإعلام المصري مع الصحافيين بالون اختبار لتقليص الحريات

جهات خفية تشرف على إدارة الأزمة وتطرب لتداعياتها الإعلامية



ملاح فئس الاجتماع واضحة منذ بدايته

وقدمت الأزمة تبريرات منطقية لسوء الأداء الذي يلازم الإعلام المصري في السنوات الماضية، حيث تتنازع بعض الجهات الاختصاصات، ما انعكس سلباً على المستوى، وقاد إلى النتيجة التي أصبح عليها الإعلام، للدرجة التي دفعت الرئيس المصري إلى توجيه انتقادات حادة له في مرات عديدة، ومع ذلك لم يتحسن المضمون.

وجرت محاولات تطوير كثيرة من أجل الإصلاح، غير أنها لم تسفر عن نتائج ملموسة، لأنها اقتصر على الشكل دون المضمون، وعجزت عن تقديم رؤى مهنية راقية، ودارت في فلك منظومة تقليدية لم تترك حجم التغيرات الحاصلة في الإعلام الجديد.

ويشير متابعون إلى أن فشل لقاء هيكل مع الإعلاميين، يؤكد أن خصوم الوزير يستندون إلى أذرع قوية في الدولة تدعمهم، الأمر الذي منحهم مناعة سياسية من المساعلة أو الردع، وأن ثمة جهات خفية تشرف على إدارة الأزمة ولا تريد حلها، بل ربما تطرب لتداعياتها الإعلامية داخليا وخارجيا.

وظهرت تطورات كثيرة تؤكد أن وزير الدولة للإعلام لا يستطيع السيطرة على جهاز التلفزيون الرسمي، حيث شن أحد مقدمي البرامج فيه (وائل الإبراشي) هجوماً حاداً عليه، وقدمت نقابة الإعلاميين شكوى ضده تفيد بعدم صلاحية المهنة والسياسية.

ويجسّل استمرار الأزمة بضرورة تدخل جهات عليا، لأنها بدأت تنحرف عن مسارها ولم تحز الهدف من استثمارها في الإيحاء بأن هناك تنقيساً سياسياً في مصر، وكشفت عن صراع يمكن أن يقلب الكثير من التوازنات، بما يتجاوز المشهد الإعلامي.

ولفتت بعض المصادر لـ "العرب"، إلى أن الفوضى الطاغية على الأزمة تمنح الجناح المحافظ على فكرة إدخال إصلاحات سياسية الفرصة لتقويض الأمر قبل تحوله إلى واقع، فهؤلاء صحافيون ومتفقون، وهذا وزير دولة للإعلام، يديرون خلافاتهم على طريقة صراع الديوك، فما هو الموقف مع المواطنين العاديين، إذا أتاحت لهم الفرصة لممارسة الحرية في أجلي صونها؟

من المرجح أن ينتهي الخلاف بالعودة إلى المربع صفر، فقد أثبتت أزمة أو "بروفة" وزير الإعلام والصحافيين صعوبة القبول بالمزيد من الحريات في مصر، وهو ما يعطي لصانع القرار السرعة التي حاول بها هيكل معالجة الموقف قبل أن يستفحل ويتحول إلى معضلة يصعب السيطرة عليها، حيث تركت المشكلة وبقي منها الحديث عن الإخوان وفلولهم، بما يحمل تشكيكا كبيرا في الجهات التي اختارت هيكل أو أوصت رئيس الجمهورية بتعيينه.

لم تصل المحاولات لحل الأزمة المتفاقمة بين وزير الدولة للإعلام بمصر أسامة هيكل مع الإعلاميين الذين شنوا هجوماً كلامياً حاداً عليه لأي نتيجة بل على العكس بدت المساعي خالية من الجدية وخصوم الوزير يستندون إلى أذرع قوية في الدولة تدعمهم للإصرار على موقفهم والمطالبة باستقالته.

القاهرة - فشلت مساعي نزع فتيل الأزمة بين وزير الدولة للإعلام في مصر أسامة هيكل والصحافيين الراضين لسياساته والمطالبين باستقالته، حيث أخفق الطرفان في الجلوس على طاولة الحوار لمناقشة المشكلات ومحاولة حلها، رغم مبادرة هيكل للدعوة إلى الاجتماع، وهو ما يراه الصحافيون مبادرة خالية من الجدية ومجرد التزام بأوامر عليا.

وظهرت ملاحق فشل الاجتماع قبل بدئه حيث انسحب عدد من الصحافيين الذين وجهت لهم الدعوة للقاء الوزير في مكتبه الأربعاء، قبل الجلوس على الطاولة، وبقي عدد آخر أملاً في إدارة حوار بناء، فيما انسحب آخرون بعد الجلوس بقليل، بمجرد علمهم أن الكتابة الصحافية فاطمة سيد أحمد، وعضو هيئة الصحافة، نُعتت من دخول مقر الوزارة بتعليقات من هيكل.

وسادت الفوضى، وانفض الاجتماع قبل إتمام مهمته، وازدادت الأوضاع سخونة، حيث وجّه كل طرف الاتهام للثاني بالمسؤولية عن الفشل، وبدأ أن هناك عدم استعداد للتفاهم بين الطرفين.

أول مرة منذ سنوات يتعامل فيها إعلاميون بمصر مع وزير في الحكومة بهذه الجراءة التي وصلت إلى حد التناول

ونشر موقع وزارة الإعلام على فيسبوك، مساء الأربعاء، صوراً تشير إلى أن الوزير اجتمع مع عدد محدود من الصحافيين والإعلاميين في مكتبه، وتمت مناقشة الأزمة، غير أن عدداً ممن التقى بهم كشفوا أن الحوار لم يكن بناءً، وتحدث بعضهم مع فضائيات مصرية بطريقة تثبت أن لشيء تغير بعد اللقاء. وجاءت دعوة هيكل للحوار والمصارحة مع من هجموه، الثلاثاء، عقب حضوره حفل تخريج دفعة جديدة من طلبة الكلية الحربية، الذي التقى فيه الرئيس عبدالفتاح السيسي كلمة تعرض فيها للاشائات ومروجيها.

وأوصى الوزير أن دعوته جاءت استجابة لكلام السيسي، بما يشي أن هناك أوامر طالته باحتواء الأزمة سريعاً ومنع تفاقمها سياسياً وإعلامياً، غير أن خصومه تعاملوا مع الدعوة بقدر من الفتور، واستغل بعضهم سوء الفهم

قلق أممي لاختطاف رئيس مؤسسة الإعلام في ليبيا

وأفادت بعثة الأمم المتحدة بأن "الجولة الأخيرة من الاعتقالات التعسفية، تسلط الضوء على المخاطر الشخصية التي يتعرض لها الصحافيون خلال دفاعهم عن الحق في حرية التعبير بليبيا".

وأضافت أن "الحرية الإعلامية أمر بالغ الأهمية لعملية الانتقال الديمقراطي". وبدورها أدانت السفارة الأمريكية في ليبيا "الاعتقال غير القانوني" لبعي، لافتة إلى الدعم الأمريكي "لسيادة القانون في ليبيا، وحماية الصحافيين (وكل الليبيين) وحقهم في حرية التعبير".

وكان برفقته ولداه ورئيسة البرامج المعنية حديثاً في قناة ليبيا الوطنية، هند عمار، ولكن أفرج عنهم في وقت لاحق وفق البعثة الأممية.

وليبيا غارقة في الفوضى منذ سقوط نظام معمر القذافي في 2011.

وجرى تداول صور في مواقع التواصل الاجتماعي تظهر بعبي موقوفاً في مقر جماعة تدعى "كتيبة ثوار طرابلس"، وهي موالية لحكومة الوفاق الوطني.

ولم تعلق حكومة الوفاق التي تتخذ من طرابلس مقراً لها وتحظى باعتراف الأمم المتحدة، على عملية الاعتقال.

طرابلس - أعربت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن أسفها لـ "الاعتقال خارج إطار القانون" لرئيس المؤسسة الليبية للإعلام، داعية إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عنه.

ومحمد بعبي صحافي، كان أحد الإعلاميين البارزين إبان حكم نظام معمر القذافي، ومعروفاً بعدائه للتيارات الإسلامية، كما انتقد مؤخراً في مناسبات مختلفة تنامي نفوذ المجموعات المسلحة في غرب ليبيا.

وذكرت مصادر مطلعة أن ميليشيات مسلحة تابعة لحكومة الوفاق اختطفت بعبي، على خلفية قرار يقضي بإحالة مدير قناة "ليبيا الأحرار"، النزاع الإعلامية لهذه الجماعة، إلى التحقيق بتهمة تبديد وإختلاس أموال، وقرار آخر يقضي بإزالة شعار "بركان الغضب" من القنوات الرسمية.

ووجه بعبي قبل يوم واحد من اختطافه، خطاباً إلى وكالة الأنباء الرسمية، أمر فيه بالتوقف نهائياً عن بث ونشر كل ما يؤجج مشاعر الحقد والكراهية ويرسخ ثقافة الانتقام والثأر ضمن البث العام، حيث كثيراً ما تم انتقاد وسائل الإعلام الليبية واتهامها بالدعوة إلى العنف وتاجيح الانقسام.

وحذر بعبي مديري القنوات والإذاعات باتخاذ الإجراءات اللازمة ضدهم في حال عدم الالتزام بتوجيهاته. وقالت البعثة الأممية إن بعبي اعتقل في العاصمة الليبية طرابلس الثلاثاء.



هجوم الإسلاميين على محمد بعبي انتهى بخطفه